٣,٤ مليار دولار مديونية بلادنا لمؤسسات التمويل الدولية في يوليو ٢٠١١م

● خاص/الثورة

سجل الدين القائم على بلادنا لمؤسسات التمويل الدولية في شهر يوليو٢٠١١م ارتفاعاً طفيفاً بنحو ١,٩ مليون دولار وبنسبة ارتفاع تبلغ ٠,٠٥٪ .

وأوضحت إحصائية رسمية أن الدين القائم لهذه المؤسسات بلغ ٣٤١٣,٥ مليون دولار في يوليو٢٠١١م مقابل ٣٤١١,٦ مليون دولار في يونيو٢٠١١م .

ولفتت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي أن مديونية بلادنا لهيئة التنمية الدولية بلغت ٢٢٤٠,٨ مليون دولار ،وهي نفس المديونية في الشهر السابق.

كما شهدت المديونية للصندوق العربي للإنماء ارتفاعاً طفيفاً حيث زادت إلى ٧٢٠,٥ مليون دولار مقابل ٧١٧,٩ مليون دولار . فيما ظلت مديونية صندوق النقد العربي عند ١٠٣ ملايين دولار .

ولفتت البيانات الإحصائية إلى المديونية ظلت ثابتة لكل من البنك الإسلامي للتنمية عند ١١٢ مليون دولار ،وصندوق النقد الدولي عند ٦٦ مليون دولار ، وصندوق الأوبك عند ٢٩ مليون دولار ، والاتحاد الأوربي عند ٣,٤ مليون دولار . فيما شهدت المديونية تراجعاً طفيفاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى ١٣٧,٧ مليون دولار .

تداول ٢٧٥٠ شيكاً بالدولار بقيمة ١٠٨ ملايين دولار

● خاص/الثورة

بلغ إجمالي الشيكات المتداولة بالدولار عبر غرفة المقاصة خلال شهر يوليو٢٠١١م نحو ٢٧٥٠ شيكاً مقابل ٢٧٢٥ شيكاً في شهر يونيو٢٠١١م ، وبزيادة طفيفة تقدر بـ ٢٥ شيكاً.

وبينت إحصائية حديثة أن قيمة الشيكات المتداولة بالدولار في يوليو٢٠١١م تبلغ ١٠٧ ملايين و٩٩٥ ألف دولار مقابل ١٠٢ ملايين و٧٠٠ ألف دولار في يونيو٢٠١١م وبارتفاع يقدر بـ ٥ ملايين و٢٩٥ ألف دولار .

ولفتت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الشيكات المعادة بلغ عددها ١٨٦ شيكاً بقيمة ٥,٣ مليون دولار مقابل ٢٠٨ شيكات بقيمة ٦,٩ مليون دولار خلال نفس الفترة.

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة بالدولار خلال العام الماضي ٢٠١٠م بلغت ٥٦,٤ ألف شيك بقيمة مليارين و٧٤ مليون دولار .

تراجع الودائع بالعملة الأجنبية إلى ٥٦٣,٣ مليار ريال

● خاص/الثورة

قال البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية والإسلامية شهدت تراجعاً طفيفاً خلال شهر يوليو٢٠١١م وذلك بمبلغ ١١ مليارا و٨٤٧ مليون ريال وبنسبة انخفاض تقدر بـ ٢٪ .

وأوضح البنك في نشرة التطورات المصرفية أن الودائع بالعملة الأجنبية انخفضت إلى ٥٦٣ ملياراً و٣٢٩ مليون ريال في يوليو٢٠١١م مقابل ٥٧٥ ملياراً و١٧٦ مليون ريال في يونيو٢٠١١م

وكانت الودائع بالعملة الأجنبية قد سجلت أعلى صعود لها خلال العام الجاري في شهر مارس ٢٠١١م حيث بلغت ٦١٤ ملياراً و٥٣٥ مليون ريال .لكنها تظل أدنى مما وصلت إليه في العام الماضي والتي تجاوزت ٧٠٥ مليارات ريال .

تقرير حكومي: اليمن يمتلك شريطاً ساحلياً يزخر بالثروة السمكية والأحياء المائية المتجددة

● خاص/الثورة

أكد تقرير حكومي أن اليمن يمتلك شريطا ساحليا يزخر بالثروة السمكية والأحياء المائية المتجددة وعالية الجودة كالحبار والشروخ الجمبري.

وبحسب التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقدر القدرة الإنتاجية لهذه السواحل بحوالي ٣٥٠-٤٠٠ ألف طن سنوياً، في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي حوالي ٢٩٠ ألف طن في عام ٢٠٠٥، وبالتالي يوفر فرصاً استثمارية متعددة سواء في اصطياد الأسماك فهنالك إمكانية لزيادة الاصطياد بحوالي ٦٠-١١٠ ألف طن، أو في تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من استثمارات في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

وتشير البيانات إلى أن كمية الإنتاج السنوي من الأسماك والأحياء البحرية المتوقعة بنهاية عام ٢٠١٠ تقدر بحوالي ٢٦٠ ألف طن، مقارنة بحوالي ٢٣٩ ألف طن في سنة الأساس٢٠٠٥، وبمعدل نمو ١,٦٩٪، ويرجع تواضع معدل النمو أساسا إلى النمو السلبي للإنتاج في كل من أسماك السطح والأحياء البحرية الأخرى بنحو ٠,٤٪، و٣,١٪ على التوالي، في حين نما إنتاج اسماك الأعماق بمعدل مرتفع جدا يقدر بنحو ٨٠٪ تقريبا .

على أن انخفاض كمية الإنتاج السمكي قد يعود في جانب منه إلى اقتران تدفق البيانات ودقتها وشموليتها بآلية تحصيل إيرادات الدولة من المنتجات السمكية، الأمر الذي يدفع الجهات المصدرية إلى تخفيض أرقام الإنتاج السمكي المفصح عنها.

وفقاً لدراسة اقتصادية:

تبني التخطيط الاستراتيجي وتنمية القطاعات الإنتاجية ضرورة لزيادة الإيرادات العامة

كتب/عبدالله الخولاني

● دعت دراسة حديثة إلى تبني التخطيط الاستراتيجي للدولة وخاصة في المجال الاقتصادي والتنموي والسياسي،ووضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري تحتوي كافة جوانب عملية الإصلاح وتلم بكافة مكوناته المشتتة.

وبحيث تتضمن هذه الإستراتيجية كذلك الإجراءات والخطوات التنفيذية والمؤشرات المتعلقة بها، وبحيث تكون محددة بوضوح ومجدولة زمنياً، وكذلك تحديد الجهات المسئولة وطبيعة مسئولياتها ومهامها واختصاصاتها والعلاقة فيما بينها البين من ناحية، وأدوار القطاعات والإدارات المعنية في كل وزارة وجهة معنية وذات علاقة بعملية الإصلاحات ومكوناتها من ناحية أخرى، ومتابعة تنفيذ السياسات والإجراءات والإصلاحات المختلفة، الأمر الذي يعمل على ديناميكية عملية الإصلاح ومكوناتها، بحيث يمكن تطويرها بشكل مستمر وفقاً لما يستجد من متغيرات.وشددت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل تحت عنوان «التحديات والاتجاهات المستقبلية الاقتصادية والتنموية للجمهورية اليمنية ٢٠١٠-٢٠١٦م» على خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة، وتوافر الشفافية والمصداقية عند اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي في البلاد ، وكذلك ، لدى أجهزة الإعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية وتوحيد مرجعية القرار الاقتصادي والتنموي بجعل المجلس الاقتصادي الأعلى المسئول الأول والمباشر عن رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومواصلة تنفيذ السياسات والإجراءات والتي تحقق استدامة الاستقرار الاقتصادي في كافة الموازين الاقتصادية وتوسيع إجراءات التصحيحات الهيكلية كماً وكيفاً لتوفير بيئة مناسبة تساعد في تسريع النمو الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية.

رفع مستوى المعيشة

كما دعت الدراسة إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي واتباع استراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية وتتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة مثلى في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية الراهنة وتطوير آليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي، إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات فيما بين البنوك وأكدت على أهمية تشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية القطاعية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية والمشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، أو إنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

الحوكمة

وطالبت الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة والحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام والقطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.

معالجة

وخلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد معالجات عملية وموضوعية عاجلة للتنامي المتزايد لاستيراد واستهلاك مادة الديزل والتي أصبحت تحمل الموازنة العامة وميزان المدفوعات أعباء مالية باهظة لا يستفيد منها الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي تعاني الموازنة العامة من تراجع كبير في مواردها المالية، وبحيث تكون هذه المعالجات شاملة وكاملة دون الاقتصار على رفع الأسعار لهذه المادة، بما في إيجاد منظومة داعمة لشريحة المزارعين والفقراء. ومن بين الإجراءات المقترحة إضافة مواد خاصة لاستخدامات مادة الديزل في الزراعة بالإضافة إلى أهمية الرؤية الشاملة والمتكاملة لعملية الإصلاح بجوانبها المالية والنقدية والاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية ، وبالتالي فإن أي إجراءات أو تدابير أو قرارات تتخذ من قبل مجلس الوزراء لا بد وان تكون في إطار مصفوفة شاملة لإصلاحات بجوانبها المختلفة ، خاصة عندما يتعلق الأمر برفع الدعم عن الديزل وكذا أهمية اتساع وشمولية إصلاحات في كل سياسة ومجال اقتصادي وتنموي. ففي مجال السياسة المالية، على سبيل المثال، لن نتمكن من ضمان نجاح الإصلاحات السعرية إذا لم يتسع نطاق الإصلاحات إلى كافة الجوانب المختلفة وضمان تحقيق التناسق والتكامل بين مختلف السياسات والإجراءات الإصلاحية ، وخاصة بين السياستين المالية والنقدية.

القطاعات الإنتاجية

وأكد الدكتور الفسيل على أهمية تعزيز طاقات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية مع إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير وتوسيع نطاق برامج المشروعات الصغيرة والأصغر في أماكن التركز السكاني الحضرية والريفية كنواة لتوسيع قدرات الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل مولدة للدخل وقابلة للاستدامة في القطاعات المختلفة وخاصة كثيفة العمالة وتوسيع جهود التخفيف من الفقر عبر شبكة الأمان الاجتماعي بما من شأنه التخفيف من معدلات الفقر وخلق فرص عمل وتحسين مستويات الدخول وتوجيه الإنفاق التنموي إلى القطاعات المرتبطة بالتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل منتجة.

البيئة الاستثمارية

وبحسب الدكتور الفسيل فقد شهدت بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري إصلاحات مكثفة شملت المنظومة القانونية والتشريعية للاستثمار وإقرار نظام النافذة الواحدة وتطوير قانون الاستثمار والبنية المؤسسية للهيئة العامة للاستثمار. ونتيجة لذلك حققت اليمن تقدماً ملحوظا في العديد من المؤشرات في التقارير الدولية وتعمل الحكومة على إطلاق حزمة أخرى من الإصلاحات من خلال تطبيق نظام النافذة الواحدة المبني على أفضل الممارسات الدولية وإعداد مشروع قانون الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء وإدارة مشاريع البنى التحتية.وإعداد مشروع إستراتيجية الترويج للاستثمار ، ومشروع قانون المناطق الصناعية والتجارية ، ومشروع تبسيط إجراءات بدء الأعمال ، وإصدار قانون السجل العقاري والبدء في تطبيقه وكذا إقرار التشريعات الخاصة بتسجيل الأراضي وحل قضية الملكية الخاصة للأراضي إلى تشجيع الاستثمار الخاص.

الشراكة:

ودعا الدكتور الفسيل الى تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بكافة الأشكال بما في ذلك إعادة هيكلة وتنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى بما يضمن المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص اقتصادياً وتنموياً، وبما يكفل معالجة التحديات والمشاكل والمعوقات بروح الشراكة والمسئولية وتوفير بنية الأعمال المناسبة والمناخ الإستثماري الملائم لتوطين وجذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية.

دور الدولة:

وقال: من الضروري التأكيد على أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تؤديه الدولة في ظل اقتصاد السوق، فتغيير دور الدولة في إطار اقتصاد السوق لا يعني انسحابها وإنما إعادة هيكلة هذا الدور باتجاه التركيز على الوظائف الأساسية.

تقرير رسمي يكشف وجود اختلالات عميقة في سوق العمل

كتب/ محمد راجح

كشف تقرير رسمي عن وجود اختلالات عميقة في سوق العمل وقصور كبير في تأهيل الكوادر البشرية بالمتطلبات الحديثة لسوق العمل.

وأكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط عدم ملائمة المخرجات التعليمية لاحتياجات قطاعات الإنتاج في شتى المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

ودعا التقرير إلى ضرورة تحديث وتطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لتتواكب مع الاحتياجات المتولدة عن سوق العمل المحلي والإقليمي حيث ان هناك ضعفاً كبيراً في استجابة هذه المؤسسات للتطورات العملية والتكنولوجية لسوق العمل في اليمن، وبشكل خاص التطورات المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل المختلفة، والذي أدى إلى عدم التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاج.

لافتا إلى أن تأثر سوق العمل بالمتغيرات التكنولوجية والاتصالات أسرع من استجابة التعليم لكل المتغيرات، وهو ما خلق فجوة معرفية بين مخرجات التعليم وما يتطلبه سوق العمل.

وطبقاً للدراسة، التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن سوق العمل في اليمن يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية تحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة، خصوصاً في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث تقتضي الضرورة وضع سياسات دقيقة للوضع القائم ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة، بما يساعد على ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ويشير الى أنه في ظل غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكادر البشري، فإن العملية التعليمية ستبقى تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل، مشددةً على أن ذلك سيؤدي إلى عدم مواءمة المخرجات مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق المحلية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تراكم الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حَمَلَة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لخطط وبرامج التنمية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن معدل النمو السنوي لقوة العمل في اليمن يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي عجز الاقتصاد عن توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، موضحةً أن هناك عدم توازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، فمصادر الطلب على العمل محدودة تواجهها مصادر عرض وفيرة، حيث أن مخرجات التعليم متزايدة ودون تأهيل كاف، كما أن الداخلين إلى سوق العمل من الفئات العمرية الأدنى لا يحصلون على تأهيل مطلق، مما يجعل النسبة الغالبة من قوة العمل تعد في نطاق العمالة غير الماهرة.

ويواجه خريجو من التعليم المهني والجامعي صعوبات جمة تقف أمام استيعابهم في سوق العمل، منها ضعف المهارات المطلوبة وتدني فرص التوظيف في الجهاز الإداري للدولة، وتراجع دور القطاع الخاص في توليد فرص عمل جديدة، وكل ذلك يؤدي إلى تزايد الضغوط على سوق العمل، وهو ما يتطلب التفكير الجاد في البحث عن فرص عمل لتلك الأعداد المتزايدة في السوقين المحلي والإقليمي.

رغم تراجع حدّة أزمة الديزل:

وايتات الماء تبالغ في أسعارها

◁ شهدت أسعار صهاريج المياه (الوايتات) في العاصمة صنعاء ارتفاعاً قياسياً، وصل إلى ٨٠٠٠ ريال، وتذمر عدد من المواطنين من الأسعار المعروضة، حيث تراوحت بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ ريالاً لـ"الوايت الواحد".

وأدى رفع سعر الديزل إلى دفع أصحاب المضخات لرفع أسعار التعبئة فيما خفض البعض الآخر ساعات التشغيل بحجة عدم توفر مادة الديزل للتشغيل لمدة يوم كامل.. ويؤكد يحيى غازي سائق صهريج (وايت)، زيادة الطلب وما نجم عنه في زيادة بالاستهلاك ورفع أسعار الديزل لم يترك أي خيار أمام أصحاب الوايتات والمضخات سوى رفع الأسعار تماشيا مع الأسعار الجديدة للديزل، مبيناً أنه حتى مع السعر الجديد للديزل فهو غير متوفر إلا في محطات محددة وهذا يعني طول انتظار بالساعات وهو ما يدفع البعض إلى الشراء من السوق السوداء حتى لو كان ذلك بأسعار مرتفعة فالمواطن هو من سيدفع هذه التكاليف في الأخير .

استطلاع /عبدالله الخولاني

● وأرجع عبدالله الصبري - صاحب صهريج، سبب الأزمة، إلى زيادة الطلب وقلة المعروض نتيجة تراجع ساعات التشغيل اليومية للمضخات الخاصة، وكذلك ساعات الانتظار التي يقضيها أصحاب الوايتات من أجل التعبئة والحصول على ديزل من المحطات .

ويؤكد أن الأسعار الحالية من ناحية اقتصادية أصبحت غير مجدية لاصحاب الوايتات وهو ما يعني أن الأسعار مرشحة للارتفاع مرة أخرى إذا لم توجد حلول جذرية لتوفير مادة الديزل .

اعتماد

معظم أحياء أمانة العاصمة لا تصل إليها مياه المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي وهو ما يعني اعتماد هذه الأحياء على وايتات الماء الخاصة بتوفير احتياجاتهم من المياه ولكن الأسعار الجديدة اصابت الكثير من الأسر في مقتل خاصة محدودي الدخل .

وبحسب صالح السلامي - موظف حكومي من سكان مديرية بني الحارث فإن الأسعار الجديدة لوايتات الماء يفرض على الأسر توفير مابين ١٥٠٠٠الى ٢٠٠٠٠ريال شهريا للمياه وهو مبلغ كبير جدا مقارنة بمستوى دخول معظم الأسر

ويضيف: إن المياه من الأشياء الضرورية للحياة و لا يمكن الاستغناء عنها وبالتالي فإن معظم الأسر ستضطر إلى الاستغناء عن بعض الكماليات والمصروفات من أجل توفير تكلفة وايتات الماء خاصة وان المصادر الأخرى لتوفير المياه من آبار غير متوفرة.

خدمة ناقصة

حتى الأحياء المحظوظة بخدمات مؤسسة المياه تعاني من انقطاع المياه الحكومية عنها لأسابيع وهو ما يدفعها إلى الاستعانة بوايتات الماء حتى لو كان ذلك إلى حين وبنسب قليلة وهو ما يعني اكتواء سكان العاصمة بلسعات الأسعار الجديدة لوايتات الماء ولكن بنسب متفاوتة .

زيادة الطلب

ارتفاع الطلب على وايتات الماء هذه الأيام بصورة قياسية خلق سوقاً سوداء لوايتات الماء معززة بعدم توفر مادة الديزل وتراجع الطاقة التشغيلية للآبار..

ويقول عبدالله العتمي سائق صهريج: إن الكثير من الأسر تحجز قبل نحو يومين أو ثلاثة من نفاد ما لديها من الماء تفاديا للانتظار والوقوع تحت رحمة المضاربين من أصحاب الوايتات .

ويلفت العتمي إلى أن الصيف هو موسم وايتات الماء في كل عام ولكن هذه السنة ساهم ارتفاع مادة الديزل وعدم توفره في رفع الأسعار وخلق بلبلة بين أوساط المستهلكين وكلها انعكست إيجابا على أصحاب الوايتات وجرت الويلات على جيوب المستهلكين.